S/PRST/2015/2

الأمم المتحدة



Distr.: General
14 January 2015
Arabic
Original: English

بيان من رئيس مجلس الأمن

في جلسة مجلس الأمن ٧٣٥٩ المعقودة في ١٤ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥، أدلى رئيس مجلس الأمن باسم المجلس بالبيان التالي فيما يتعلق بنظر المجلس في البند المعنون ”بناء السلام بعد انتهاء التراع“:

”يشير مجلس الأمن إلى قراراته والبيانات الصادرة عن رئيسه بشأن بناء السلام بعد انتهاء التراع، وبخاصة البيانات S/PRST/2009/23 و S/PRST/2010/20 و S/PRST/2011/2 و S/PRST/2011/4 و S/PRST/2012/29، ويؤكد من جديد الأهمية الحاسمة لبناء السلام بوصفه أساساً لدوام السلام والتنمية في أعقاب التراعات.

”ويحيط مجلس الأمن علماً مع التقدير بتقرير الأمين العام عن بناء السلام في أعقاب انتهاء التراع (S/2014/694) وما يحتوي عليه من أدلة خاصة بكل بلد على الآثار المحدثة ومن دروس مستخلصة.

”ويسلّم مجلس الأمن بأن بناء السلام عنصر هام في ما تبذله الأمم المتحدة من جهود في البلدان الخارجة من التراع؛ ويؤكد من جديد أن دوام السلم والأمن المستدامين يستلزم اتباع نهج منهجي متكامل يقوم على الاتساق بين النهج السياسية والأمنية والتنموية الضرورية لزيادة احترام حقوق الإنسان بشكل فعال، والنهوض بالمساواة بين الجنسين، وتعزيز سيادة القانون، ودفع عجلة التنمية الاقتصادية في البلدان الخارجة من التراع، والاعتراف بالاحتياجات والحالة الخاصة للبلدان المعنية.

”ويؤكد مجلس الأمن أن المسؤولية عن نجاح بناء السلام تقع في المقام الأول على عاتق الحكومات الوطنية والجهات الفاعلة المحلية المعنية، بما فيها المجتمع المدني، في البلدان الخارجة من التراع.



15-00457 (A) 140115 140115

”ويؤكد مجلس الأمن أهمية مبدأ الشمول في النهوض بالعمليات والأهداف الوطنية لبناء السلام بهدف ضمان تلبية احتياجات جميع شرائح المجتمع.

”ويؤكد مجلس الأمن من جديد أن تولي السلطات الوطنية زمام الأمور والقيادة عنصر أساسي لإحلال سلام مستدام، ويؤكد مجدداً أيضاً أن السلطات الوطنية مسؤولة في المقام الأول عن تحديد أولوياتها واستراتيجياتها لبناء السلام بعد انتهاء التراع.

”ويشدد مجلس الأمن على أن بناء السلام، بوجه خاص، وبناء المؤسسات وبسط سلطة الدولة واستئناف الإدارة العمومية أداء وظائفها الأساسية أمورٌ تتطلب الاهتمام الدولي والوطني المستمر، والدعم المالي والتقني من أجل بناء السلام وصونه بفعالية في البلدان الخارجة من التراع. ويقر مجلس الأمن بأن الثغرات في توفير الدعم المالي السريع والمستدام لا تزال تعيق جهود بناء السلام. ويرحب مجلس الأمن بالدور الذي يقوم به صندوق الأمم المتحدة لبناء السلام في سد هذه الثغرات ويحث الدول الأعضاء على المساهمة في الصندوق والصناديق الاستئمانية المعنية المتعددة الجهات المانحة الأخرى التي تدعم البلدان الخارجة من التراع، وذلك من أجل تجديد مواردها.

”ويسلِّم مجلس الأمن بما حققته الأمم المتحدة والمجتمع الدولي ككل في الآونة الأخيرة من نجاح في جهود بناء السلام الجماعية التي بذلاها، ويسلِّم أيضاً بالانتكاسات والتحديات التي واجهتها منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك المجلس والمجتمع الدولي ككل، في منع أو تقليص مخاطر الانزلاق مجدداً إلى دائرة التراع. ويعرب مجلس الأمن عن تصميمه على مواصلة مراعاة الأسباب الكامنة وراء الانزلاق مجدداً إلى دائرة التراع.

”ويتطلع مجلس الأمن إلى نتائج عملية استعراض هيكل بناء السلام التي ستجرى عام ٢٠١٥ والنظر في توصياتها من أجل تحسين قدرة منظومة الأمم المتحدة في مجال بناء السلام، بأمور من جملتها تعزيز أداء وتأثير هيكل بناء السلام بغية تحقيق كامل إمكاناته بما يتماشى مع الاختصاصات المتفق عليها.

”ويؤكد مجلس الأمن على ضرورة إجراء عملية استعراض هيكل بناء السلام بالاقتران والتفاعل مع عملية استعراض عمليات حفظ السلام المقبلة التي سيقوم بها الأمين العام.

”ويقر مجلس الأمن بالحاجة المستمرة إلى زيادة مشاركة المرأة والنظر في القضايا الجنسانية في جميع المناقشات ذات الصلة بمنع نشوب النزاعات المسلحة وتسويتها، وصون السلم والأمن، وبناء السلام بعد انتهاء النزاع.

”ويذكِّر مجلس الأمن بقراره ١٦٤٥ (٢٠٠٥) ويسلِّم بالدور الهام الذي تؤديه لجنة بناء السلام في هيكل بناء السلام ويؤكد استعداده لتعزيز الروابط مع لجنة بناء السلام بسبل منها زيادة الاستفادة من دورها الاستشاري. ويهيب المجلس باللجنة إلى بذل المزيد من الجهود في سبيل تعزيز تحسين الاتساق والمواءمة بين سياسات شركائه لجعلها تتمحور حول استراتيجيات وأولويات بناء السلام الوطنية، وضمان الدعم الإقليمي والدولي والاستجابة الفعالة من خلال المشاركة وإقامة شراكات مع المؤسسات المالية الدولية والدول المجاورة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية. ويشدد مجلس الأمن على أهمية الجانب الإقليمي لبناء السلام والحاجة إلى العمل والتعاون مع الجهات الفاعلة الإقليمية في القضايا المتصلة بالسياسات العامة والقضايا الخاصة بكل بلد في المشورة التي تسديها لجنة بناء السلام.

”ويشير مجلس الأمن إلى أن الدور الاستشاري الذي تؤديه لجنة بناء السلام لدى المجلس هو موضع تقدير، خاصة في ضوء مساهمته في تنفيذ ولايات المجلس على أرض الواقع في البلدان المدرجة في جدول أعماله.

”ويطلب مجلس الأمن إلى الأمين العام أن يقدم إحاطة إلى المجلس بحلول كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، وأن يقدم إلى المجلس في موعد أقصاه كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ تقريراً عن الجهود الأخرى التي تبذلها الأمم المتحدة في مجال بناء السلام في أعقاب النزاع، بما في ذلك التقدم نحو زيادة مشاركة المرأة في جهود بناء السلام، آخذاً بعين الاعتبار وجهات نظر لجنة بناء السلام“.